



التاريخ: ١٨/٧/١١

العدد: ١٠٠٦٢/٧١٤

الى/ الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
اقسام العقود

م/ اجراءات تنفيذ العقود

تهدي وزارة التخطيط تحياتها ...

نرفق لكم كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق المرقم
(د.ت/٣/٢٣٩٦٠) في ٢٠١١/٧/٣ والمتعلق بالموضوع اعلاه .

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم بشأن الموضوع... مع التقدير .

المرافقات

الكتاب المشار اليه أنفاً

د.مهدي محسن العلق
وكيل الوزارة
٢٠١١/٧/

نسخة منه الى

- قسم الاستشارات / للحفظ .

هـ ٣٦ / اجراءات



دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق
العدد: دت/ ٣ /
التاريخ: ٢٠١١/٧
٣

٢٣٩٦٤

الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ
مكاتب المفتشين العموميين
الموضوع / إجراءات تنفيذ العقود

تحية طيبة ...

تم تأشير العديد من الملاحظات من قبل الجهات الرقابية بخصوص تنفيذ العقود الخاصة بالمشاريع والتجهيز في بعض الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ونشير إلى ما يأتي :

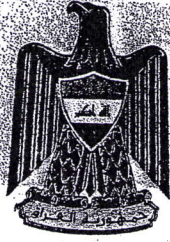
١. تم استثناء العديد من المشاريع وطلبات التجهيز من إجراءات التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وبناءً على ما تم تقديمه من مبررات من قبل تلك الوزارات والجهات الأخرى إضافة إلى اللجوء إلى أسلوب الدعوات المباشرة بقصد الإسراع بتنفيذ تلك المشاريع وكذلك طلبات التجهيز ولكن الملاحظ عدم تحقق ذلك عملياً من حيث الاستفادة من تلك الاستثناءات وخاصة في مجال سرعة الانجاز التي منحت على أساسها تلك الاستثناءات ، مما قد يؤثر في بعض الحالات أن أمراً ما كان وراء طلب الاستثناء غير تلك المبررات .

٢. تم إحالة بعض العقود (تنفيذ مشاريع ، تجهيز) إلى شركات رصينة وأجنبية ولكن تلك الشركات قامت بإحالتها من الباطن إلى شركات لا تمتلك الإمكانيات المطلوبة للتنفيذ مما أدى إلى تلكؤ واضح في تنفيذ تلك المشاريع وتجهيز المواد المطلوبة بمواصفات غير جيدة ، مما قد يؤثر استخدام أسماء تلك الشركات لكسب العقد وغطاء للإحالات على شركات غير مؤهلة وهي من صور الفساد التي تؤدي إلى هدر المال العام .

(٢-١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كۆماری عێراق
لە مێناریه ئێ گێشێ له نجومه ئێ و وزیر
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers



جۆمهوریای عێراق
لە مێناریه ئێ گێشێ له نجومه ئێ و وزیر

دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق
العدد: دیت/ ٣ /
التاريخ: ٢٠١١/٦/

٣. إن إعطاء الأولوية لشركات القطاع العام باعتبارها شركات متخصصة من أجل دعمها للنهوض بواقعها ولكن بعض هذه الشركات أحالت الجزء الأكبر من عقود المشاريع وكذلك عقود التجهيز لوكلاء أو وسطاء أو مقاولين ثانويين ، وهذا مخالف للضوابط والتعليمات إضافة إلى فقدان الغاية والهدف من منح تلك الشركات هذه الأفضلية والأولوية عند التعاقد وقد يؤثر أيضا استغلال ذلك للتغطية على ممارسات فساد أو غيرها وبما يؤدي إلى هدر المال العام .
مننا تقدم أعلاه يؤثر على تلك الوزارات والجهات الأخرى عدم الإفادة من الاستثناءات الممنوحة لها الأمر الذي يتطلب دراسة تلك الحالات وتحميل المقصرين تبعات ذلك .

لأجراء اللازم وإعلامنا ... مع التقدير .

علي محسن اسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١١/٦/٣.

صورة عنه إلى :-

- ديوان الرقابة المالية / مكتب رئيس الديوان / للتفضل بالاطلاع وإجراء اللازم وبالتنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين

وأعلامنا .. مع التقدير .

هيئة النزاهة / مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالاطلاع ومتابعة ذلك وإعلامنا .. مع التقدير .

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب معالي السيد الأمين العام لمجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / قسم تدقيق العقود / للمتابعة .. مع التقدير .

د خاتمة

(٢-٢)